مجلة الرائد

العدد : ١٩٨ الموافق في محرم ١٤١٩ هجري ١٩٩٨/٥ ميلادي

عنوان المقال : قصور المسلك السياسي	بقلم : أ. رشيد أبو أسامة

يقف أبناء الحركة الإسلامية اليوم موقفين متباينين من المشاركة في " اللعبة الديمقراطية " ؛ فالجناح الذي يرى المشاركة ، يراهن على التغيير من خلال السلطة السياسية ، في حين يعلل الاتجاه المعارض موقفه ؛ إما بموانع شرعية ، ذاهباً إلى حد تحريم المشاركة السياسية باعتبار " الديمقراطية كفر " ؛ وإما بسبب الغش والتزوير الذي غالباً ما يطبعان الاستحقاقات السياسية في كثير من البلاد الإسلامية ، وإما بسبب نصوص دستورية تحيل العمل النيابي ، أو حتى الحكومي ، إلى مجرد عمل شكلي لافتقاده للسلطة الحقيقية التي تظل دستورياً ودائماً بين يدي رئيس الدولة . غير أن هناك سبباً أكثر شمولية وعمقاً ، أدعى ، في الظروف الراهنة ، للتساؤل عن حدود جدوى المسلك السياسي ، لكن غالباً ما يتم تجاهله .

نشير ابتداء إلى أنه لم تتشكل قاعدة عريضة وواعية ومنضبطة ، ومستعدة للتفاعل الإيجابي مع الحركة الإسلامية ، فإن وصول " الإسلاميين " إلى الهيئة التشريعية ، سيكون باهتاً ، ولن يختلف دورهم كثيراً عن باقي التشكيلات السياسية الأخرى ، التي تضطر إلى تقديم تنازلات كثيرة ، للحفاظ على مقاعدها . لكن السؤال الجوهري الذي يطرح ، على افتراض أن القاعدة الشعبية قد تهيأت بكل المواصفات اللازمة ، هو : هل أزمة الأمة اليوم ، ذات أبعاد محلية وسياسية صرفة ، بحيث يمكن أن تحل من خلال السلطة السياسية ، أم أن أبعاد الأزمة أشمل وأعمق تتجاوز الأجهزة المحلية ، ولن يكون للحل السياسي المحلي حيالها ، إلا أثراً محدوداً .

من أهم سمات المرحلة التاريخية التي نعيشها هي العولمة الاقتصادية والمالية التي نزعت السلطة الحقيقية من يد الأجهزة السياسية للأقطار ، لتضعها في يد المؤسسات المالية والتجارية التي لا قطر لها ولا دولة . يقول " ايجناسيو رامونيت " : " لقد أنشأت العولمة المالية دولتها الخاصة ، وهي دولة فوق الأوطان ، تملك آلاتها وشبكات تأثيرها ووسائل خاصة للفعل . ويتعلق الأمر بالمجموعة المكونة من : **صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، والمنظمة العالمية للتجارة** . لقد تحولت المنظمة العالمية للتجارة منذ سنة ١٩٩٥ إلى مؤسسة تتمتع بسلطات تتجاوز سلطة الدول ولا تخضع لأية مراقبة ديمقراطية نيابية ؛ وبمقدورها ، في حالة الاحتكام لها ، أن تقضي بأن تشريعات وطنية متعلقة بقانون الشغل أو حفظ البيئة أو الصحة العمومية ، منافية لحرية

التجارة ، لتطالب ، بالتالي ، بإلغائها " [١] . ويقول " فيليب إنجيلارد " بخصوص البنك الدولي : " إن هذا البنك ، بسبب سعة إمكاناته وقدرته على تشكيل اللوبيات وجمع المعلومات وممارسة الضغط ، يمارس تلقائياً سلطة واسعة ، لم يمارسها خلال التاريخ إلا عدد محدود من الحكومات الشرعية " [٢] .

إن هذه المؤسسة لا هم لها إلا تنمية أرباح مساهميها وحماية مصالحها ، ولو دعا ذلك إلى تحريك الجيوش وإبادة الشعوب ، كما يحدث اليوم بالشعب العراقي ، حيث " إن مجموعتين قويتين للضغط هما اللتان دفعتا الولايات المتحدة إلى شن الحرب على العراق ؛ اللوبي اليهودي ولوبي الأعمال ، يؤكد ذلك " ألان بيرفيت " " [٣] .

هذا التحول الذي طرأ على علاقة الجانب الاقتصادي بالجانب السياسي في اتجاه هيمنة الأول الخارجي ، على الثاني الداخلي ، يجعل محاولة التغيير الجذري الحقيقي من موقع السلطة السياسية المحلية ، كمحاولة تغيير اتجاه قطار من داخل مقصورة ، لأنه لم يعد للجهاز السياسي من دور إلا تنفيذ ما يحدده المتحكم الاقتصادي ، بل وإقناع المواطنين بجدوى تلك الإجراءات الاقتصادية ، من قبيل " تخصيص " القطاع العام ، ورفع الحواجز الجمركية ، وتقليص الاعتمادات الاجتماعية ، وغيرها ؛ وبالتالي ، مواجهة نقمة الشعب التي قد يثيرها المنطق الاقتصادي النفعي الاستغلالي . وما حصل من نسف لأكثر من عشر سنوات من البناء الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا خلال شهر أكتوبر الماضي ، مما سيضطرها للارتماء في أحضان صندوق النقد الدولي ، جدير بالتأمل .

لا بد إذن من فهم الأسباب التي سمحت لِـ " الاقتصادي " بالهيمنة على " السياسي " ، لكي نتلمس معالم الحل .

ليست أزمة المسلمين إلا وجهاً من أوجه الصراع الدائر ، كما قال رجاء جارودي بين " تأليه السوق " و " عبادة المال " من جهة ، وكل الذين احتفظوا بمنظومة قيم غير قيم السوق ، يذودون بها عن هويتهم وعن معنى الحياة ، من جهة ثانية [٤] . " ولا يتحول السوق إلى دين إلا عندما يصير هو المنظم الوحيد للعلاقات الاجتماعية ، الشخصية منها أو الوطنية ، والمصدر الوحيد للسلطة والتدرج الاجتماعي " [٥] . فـَ " تأليه السوق " هو الذي أنتج المجتمع الاستهلاكي الذي لا محرك للفرد فيه سوى اللذة والمنفعة ، ولا أفق له سوى دوران ، يؤججه الإشهار ، في دوامة الإنتاج والاستهلاك . والرغبة في

الاستهلاك بلا ضابط كمي ولا نوعي ، تستدعي على الدوام ، مزيداً وتنويعاً في الإنتاج ، الذي لا يستجيب في أغلبه لضرورة ، بل يعد الكثير منه من التافه ، ناهيك عن المنحرف تماماً ، كالمتاجرة بالجنس والمخدرات ، ثم في النهاية ، المرتبط بالدمار المباشر كإنتاج الأسلحة .

ومن رحم هذا المجتمع الاستهلاكي ، انبثقت مؤسسات تجارية ومالية عملاقة ، أضحت اليوم تملي إرادتها على العالم ؛ وهذه بعض النماذج :

- يتجاوز رقم أعمال جينيرال موتورز الذي يقدر بـِ ١٣٢ مليار دولار ، الإنتاج الوطني الخام لأندونيسيا التي تعد من أكبر القوى الأسيوية الصاعدة ، وكذلك الأمر بالنسبة للدانمارك.

- ويقدر رقم أعمال إكسون بـِ ١١٥,٧ مليار دولار ، وهو يتجاوز الإنتاج الوطني الخام للنرويج أو إفريقيا الجنوبية .

- أما رقم أعمال فورد - ١٠٠,٣ مليار دولار - فيتعدى إنتاج تركيا .

- ويتجاوز رقم أعمال رويال دوتش - ٩٦,٨ مليار دولار - إنتاج بولاندا.

- ويتعدى رقم أعمال تويوتا - ٨١,٣ مليار دولار - إنتاج البرتغال .

- أما رقم أعمال إ.ب.م - ٦٤,٥ مليار دولار - فيتجاوز إنتاج فينزويلا وماليزيا .

- ويتجاوز رقم أعمال أونيليفير - ٤٣,٧ مليار دولار - إنتاج الباكستان .

- أما رقم أعمال نيستلي - ٣٨,٤ مليار دولار - فيتجاوز ميزانية سويسرا ، كما تتجاوز المبالغ التي تخصصها فقط للدعاية ، ميزانية المنظمة العالمية للصحة [٦] .

- أما رقم أعمال سوني - ٣٤,٤ مليار دولار - فيتجاوز إنتاج مصر أو نيجيريا [٧] .

هذا الوضع هو الذي جعل نادي أصحاب الملايين الذي لا يضم أكثر من ٤٥٠ عضواً ، يستحوذ على ثروة تفوق مجموع الإنتاج الوطني الخام لكل الدول الفقيرة التي تضم ٥٦% من ساكنة العالم[٨] .

وأمام هيمنة المنطق الاقتصادي ، لم يبق من سبيل بالنسبة للمسلمين ، لتحرير إرادتهم وتغيير ما بأنفسهم ، إلا خيارين :

١- فإما إنشاء مؤسسات تجارية ومالية ضخمة تستطيع منافسة المؤسسات المهيمنة حالياً ، وبالتالي ، فرض احترام إرادتها على العالم ، غير أن هذا لا يمكن أن يتم إلا بإعادة إنتاج المجتمع

الاستهلاكي ، الذي يشقى بجحيمه العالم اليوم .

ثم إن جمع ثروة " فلكية " بالحجم الذي تتوفر عليه هذه المؤسسات لم يتم ولا يمكن أن يتم دون اللجوء إلى أساليب يحرمها الإسلام مثل الربا والاحتكار والاستغلال ؛ أو ممارسات تمت في مرحلة تاريخية من قبيل الاستعمار والاستعباد ، بل وإبادة شعوب بكاملها ، كما حصل في القارتين الأمريكية والإفريقية . هذا إضافة إلى أنه لن يسمح لمؤسسة تابعة للمسلمين بأن تصل إلى حجم يمكنها من المنافسة الدولية ؛ فالعكس هو الذي يحصل تماماً ، حيث يتم إجهاض كل محاولة من طرف المسلمين لإقامة قوة مالية .

٢- وإما المساهمة في إقامة ودعم جبهة ترفض الانصياع لاقتصاد السوق من خلال كل الشعوب والمنظمات الإنسانية التي تتطلع لمعنى للحياة يتجاوز البعد الاستهلاكي البهيمي ، والعمل على إقامة نظام عالمي متميز ، يقيم علاقات الدول والشعوب والناس عامة على أسس من العدل والحق ، لا على المنفعة المادية الضيقة التي يشقى بنارها إنسان اليوم . ولن يتم هذا إلا من خلال منظومة ثقافية قائمة على الإيمان بالله واليوم الآخر ، تُمكن من مواجهة " ثقافة التنميط " التي تبثها أبواق الليبرالية المعاصرة بغية تحويل الإنسان إلى مجرد رقم في سوق الاستهلاك ، لا قيم له ولا مبادئ خارج اللذة والمنفعة ؛ وتؤهله في نفس الوقت لاعتماد كل أصناف المقاومة التي تمكن من مواجهة الاستلاب وكسر عجلة استبداد السوق . وقد سكون ترشيد الاستهلاك ضمن قوله تعالى : { **وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك** } . التي تجعل مرضاة الله أساس الإنتاج والاستهلاك ، والمقاطعة الفردية لمنتجات هذه الجهات المهيمنة ، والتمنع ، على مستوى الدول ، عن الاستمرار في أداء الديون التي قد استرجعتها المؤسسات الدائنة أضعافاً مضاعفة ، ثم العمل على الانفلات من النظام النقدي والمالي المهيمن حالياً ، من أهم ما يجب الدعوة إليه .

لا شك أن قدرة الحكومات على المناورة ضمن القيود والضغوط الراهنة جد محدودة ، غير أن العنصر الحاسم في هذه المعركة هو مدى وعي الإنسان المبدئي ، بضرورة المقاومة وأهمية الانضباط الفردي فيها .

والإسلام وحده هو المؤهل لقيادة هذه المعركة الإنسانية ، لأنه يمنحها البعد العقيدي والحرارة الروحية التي تؤهل للتضحية والانضباط ، من جهة ، كما يطرح بديله الشامل المتكامل للنموذج الغربي العلماني الاستهلاكي ، من جهة ثانية . ولعل هذا ما يفسر المحاصرة التي يتعرض لها الإسلام فكراً ، ودولاً ، أو مجتمعات ، على أيدي من يتحكمون اليوم ، ظلماً ، في مصير الشعوب .

ويشهد الماضي القريب على نجاعة المقاومة بالمقاطعة كما اعتمدها " المهاتما غاندي " في الهند ، كما يشهد بذلك اليوم ، انضباط المواطن الياباني الذي يقاطع المنتجات الأمريكية التي تباع في اليابان منافسة الإنتاج المحلي ، رغم أنها أرخص من مثيلاتها اليابانية .

يبرز هذا المثال الأخير قوة العامل الثقافي والعقيدي في المعركة ؛ فإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت أن تجبر اليابان على رفع الحواجز الجمركية أمام المنتجات الأمريكية ، فإنها لم تقو على رفع الحواجز النفسية والثقافية من وجدان المواطن الياباني .

ولقد بدأ التوجه نحو المقاومة الأهلية حتى لدى المواطن الغربي الذي يئن تحت وطأة المجتمع الاستهلاكي الكاسر ، حيث ظهرت حركة سياسية في المملكة المتحدة ، خلال الانتخابات الأخيرة ، باسم " القانون الطبيعي ". ترى هذه الحركة أن العلة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا تكمن في الإنسان قبل أن تكون في النظام الموضوعي ، وتعزو ذلك إلى تبني أنماط الحياة المخالفة للسنن الطبيعية والوقوع في أسر الأنماط الاستهلاكية للمجتمعات الصناعية الحديثة .

ونفس الظاهرة برزت في ألمانيا حيث توجد حركة اجتماعية ضد النمط الاستهلاكي الذي يتجاوز الحاجة الطبيعية للناس . وتضم الحركة العديد من الأسر التي تعجز عن تلبية النزعات الاستهلاكية غير الأساسية عند أبنائها [٩]. ولا شك أن دائرة المقاومة ستتسع .

إن المنطق النفعي الكاسر ، الذي يدمر الثقافات ويقتل إنسانية الإنسان ، من أهل الشمال كان أم من أهل الجنوب ، هو الذي يهيئ الأرضية لمقاومة على مستوى إنساني شامل ؛ مما يتيح الفرصة للإسلام لكي يقوم بدور تاريخي يعيد للعقيدة وللثقافة والقيم موقعها الموجه للسياسة والاقتصاد والتربية والفنون وكل أوجه النشاط الإنساني .

لا شك أن الحضور الإسلامي على المستوى السياسي ، يبقى هدف إعادة الشريعة الإسلامية إلى

موقعها الذي أقصيت منه في بداية القرن على يد " الكمالية " ، حياً في وجدان الأمة وسعيها ؛ لكن ألا يمكن لتحقيق ذلك ، اعتماد وسائل أخرى تجنب الحركة الإسلامية استعجال الانخراط في العمل السياسي المباشر قبل أن تتهيأ القاعدة الشعبية محلياً ، وتتضح الظروف المناصرة عالمياً ؟

إن حصر معركة الإسلام في بعدها السياسي المباشر الضيق ، يحجم دائرة المعركة بحصرها في نطاق قطري قاصر ، لن يتمكن إطلاقاً من مواجهة القوى المالية والاقتصادية والإعلامية ذات النفوذ الفعلي في عالم اليوم ، والتي تملك ألواناً من وسائل الضغط والمحاصرة ؛ في حين أن معركة القيم والمبادئ التي يجب أن يقودها الإسلام في مواجهة الاستبداد العالمي للسوق وعولمة الاستلاب الثقافي ، لا يمكن أن تربح إلا إذا حشدت الجهد والتأييد على مستوى الإنسانية جمعاء .

أضف إلى هذا ، أن استعجال السلطة السياسية من طرف العاملين للإسلام ، قبل أن تنضج الظروف الدولية لذلك ، يستعجل المواجهة مع القوى المناهضة للبديل الإسلامي التي لن تألو جهداً للإجهاز عليه ؛ وقد يكون ذلك بأيد محلية .

خلاصة :

في الظروف الدولية الراهنة ، لن يجدي المسلك السياسي شيئاً بالنسبة للحركة الإسلامية ، إلا إذا كان خادماً للبعد الثقافي ، بالعمل على إرساء أسس العقيدة السليمة ، وتلقين الناس سلوكاً استهلاكياً راشداً ، وتأهيلهم للمقاومة ، ولن يتم هذا إلا إذا اتخذ العمل السياسي بعداً يتسع ليشمل العمل الصحافي والفكري والحقوقي ، وغيره من أنواع الفعل التي لا تنحصر بالضرورة في المشاركة في اللعبة الديمقراطية ، مع العلم بأن المقاومة على مستوى الدول لا يمكن أن تنجح إلا إذا تآزرت فيها عدة دول ، بشكل يمكنها من الصمود أمام أية ضغوط أو حصار أو عدوان .

الهوامش :

(١) Le monde diplomatique, 12/1997

(٢) L’homme mondial, Edition arléa 03/1996

(٣) Le Figaro du 5 11/1990

(٤) Les Etats-Unis avant garde de la décadence, éditions vent du large, Paris 1997 p4

(٥) المرجع السابق

(٦) la lettre du comité français pour l'Unicef, Paris. février 1991

(٧) L'homme mondial p82

(٨) International Billionaires, The world's Richest People, Forbes Magazine, New York, 28/09/97

(٩) د. ليث كبة ، صحيفة " المستقلة " لندن ، عدد ١٦٢ ، ٩٧/٦/١٦